صندوق دوم كابيتال للمرابحة بالريال السعودي
(مُدار من قبل شركة دوم كابيتال المالية)

القوائم المالية
وتقرير المراجع المستقل

للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

الفهـــــرس **الصفحة**

تقرير المراجع المستقل	١ – ٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر	٤
قائمة التغيرات في صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
ايضاحات حول القوائم المالية	٧- ١٦

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق دوم كابيتال للمرابحة بالريال السعودي
(مُدار من قبل شركة دوم كابيتال المالية)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق دوم كابيتال للمرابحة بالريال السعودي (صندوق استثماري عام مفتوح) ("الصندوق")، المُدار من قبل شركة دوم كابيتال المالية ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ("الفترة")، والايضاحات حول القوائم المالية، والتي تتضمن مُلخصاً بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة ككل، تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المُعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية. وإنَّ مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبيَّنة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. وإنَّنا مستقلون عن الصندوق وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لسنة ٢٠٢٤م
إن مدير الصندوق مسؤول عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لسنة ٢٠٢٤م، فيما عدا القوائم المالية وتقرير المراجع حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير المراجع.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار اليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها مُحرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا مُطالبون بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المُعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية، وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لتمكنه من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

ويتولى مجلس إدارة الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للصندوق.

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق دوم كابيتال للمرابحة بالريال السعودي
(مُدار من قبل شركة دوم كابيتال المالية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائمًا عن تحريف جوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا أمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيرًا حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبّر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن شركة مهام للاستشارات المهنية

شركة مهام للاستشارات المهنية CR 2050240744 3 MAHAM Co. FOR PROFESSIONAL SERVICES

عبد العزيز سعود الشبيبي
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩
التاريخ: ٢ شوال ١٤٤٦هـ
الموافق: ٣١ مارس ٢٠٢٥ م

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ريال سعودي
الأصول		
النقد وما في حكمه	٥	**١,٧٥٠,٧٧٩**
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦	**٦٧٥,٢١٦**
إجمالي الأصول		**٢,٤٢٥,٩٩٥**
المطلوبات		
المُستحق إلى جهات ذات علاقة	٧-٢	**٥٢,٢٧٤**
إجمالي المطلوبات		**٥٢,٢٧٤**
صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد		**٢,٣٧٣,٧٢١**
الوحدات القابلة للاسترداد المُصدرة (بالعدد)		**٢٢٨,٣٨٤**
صافي قيمة الأصول العائدة لكل وحدة (بالريال السعودي)		**١٠,٣٩**

	ايضاح	***للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م*** ***ريال سعودي***
الدخل		
دخل عمولة المرابحة		**٢٣٨,٥٠٦**
صافي الربح من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨	**٦,٥٩٣**
إجمالي الدخل		**٢٤٥,٠٩٩**
المصاريف		
رسوم الإدارة	١-٧	**(٩,٨٨٣)**
رسوم الحفظ	١-٧	**(٣١,٥٣٩)**
الأتعاب المهنية	١-٧	**(٣٤,٥٠٠)**
المصاريف الأخرى	٩	**(٣١,١٨٠)**
إجمالي المصاريف		**(١٠٧,١٠٢)**
صافي الدخل للفترة		**١٣٧,٩٩٧**
اجمالي الدخل الشامل للفترة		**١٣٧,٩٩٧**

قائمة التغيرات في صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات
للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م *ريال سعودي*
اجمالي الدخل الشامل للفترة	١٣٧,٩٩٧
التغيّرات من معاملات الوحدات:	
المُتحصل من إصدار الوحدات خلال الفترة	٢٣,٠٦١,٩٨٥
المدفوع لاسترداد وحدات خلال الفترة	(٢٠,٨٢٦,٢٦١)
صافي التغير من معاملات الوحدات	٢,٢٣٥,٧٢٤
صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد في نهاية السنة	٢,٣٧٣,٧٢١

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخص لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م:

	للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م *الوحدات*
إصدار الوحدات خلال الفترة	٢,٢٨٦,٦٥٩
استرداد وحدات خلال الفترة	(٢,٠٥٨,٢٧٥)
صافي التغيّر في عدد الوحدات خلال الفترة	٢٢٨,٣٨٤
عدد الوحدات في نهاية الفترة	٢٢٨,٣٨٤

وتشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	ايضاح	*للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م* *ريال سعودي*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الدخل للفترة		١٣٧,٩٩٧
التعديلات لـ:		
الربح غير المُحقق من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(٥,٢١٧)
		١٣٢,٧٨٠
التغيّرات في الأصول والمطلوبات التشغيلية:		
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(٦٦٩,٩٩٩)
المُستحق إلى جهات ذات علاقة		٥٢,٢٧٤
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		(٤٨٤,٩٤٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المُتحصل من إصدار الوحدات خلال الفترة		٢٣,٠٦١,٩٨٥
المدفوع لاسترداد وحدات خلال الفترة		(٢٠,٨٢٦,٢٦١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		٢,٢٣٥,٧٢٤
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		١,٧٥٠,٧٧٩
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		-
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة		١,٧٥٠,٧٧٩

وتشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١- معلومات عامّة عن الصندوق

إن صندوق دوم كابيتال للمرابحة بالريال السعودي ("الصندوق") هو صندوق استثماري عام مفتوح تم تأسيسه وإدارته بموجب الاتفاقية بين شركة دوم كابيتال المالية ("مدير الصندوق") والمستثمرين في الصندوق ("مالكي الوحدات ")، وفقا للوائح هيئة السوق المالية والضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية لمدير الصندوق.

منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق في خطابها رقم ٣/٥/٥٣٧١/٢٣ بتاريخ ١ محرم ١٤٤٥هـ (الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٣م)، وبدأ الصندوق عملياته في ٢٢ محرم ١٤٤٥هـ (الموافق ٩ أغسطس ٢٠٢٣م).

يتمثل الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق في تحقيق عوائد استثمارية ذات مخاطر مُنخفضة على مالكي الوحدات من أجل المحافظة على رأس المال وتوفير السيولة من خلال الاستثمار في أسواق النقد والمعاملات الأخرى بالأدوات المالية بالريال السعودي المتوافقة مع المعايير الشرعية المُعتمدة من قبل اللجنة الشرعية لمدير الصندوق. لا يقوم الصندوق بتوزيع أي أرباح ويُعاد استثمار كافة الأرباح في الصندوق.

يُدار الصندوق من قبل شركة دوم كابيتال المالية، وهي شركة مساهمة مُقفلة مُسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٧٨٦٤١٧، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٢٢٢٤٩-٣٢.

وعنوان المكتب المسجل للصندوق ومدير الصندوق هو ص. ب. ١٣٥١٢، الرياض، ٧٣٣٥، المملكة العربية السعودية.

عيّن الصندوق شركة الإنماء للاستثمار ("أمين الحفظ") أمينًا للحفظ. ويتحمل الصندوق أتعاب أمين الحفظ.

هذه هي القوائم المالية الأولى للصندوق للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣ (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وعليه، لم تُعرض أي معلومات مقارنة في هذه القوائم المالية.

يخضع الصندوق للائحة صندوق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية في ٣ ذي الحجة ١٤٢٧ هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦م) والمُعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٣٧هـ (الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٦م). كما تم تعديله بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ١٢ رجب ١٤٤٢هـ (الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٢١م).

٢- أساس الإعداد

٢-١ أساس المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المُعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين يُشار إليها معاً ("بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية") والأحكام المعمول بها في لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات الخاصة بالصندوق.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الأصول المالية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ليس لدى الصندوق دورة تشغيلية محددة بوضوح؛ ولذلك، لا يعرض الأصول والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يتم عرض الأصول والمطلوبات حسب ترتيب السيولة.

٢-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تُعرض القوائم المالية بالريال السعودي، باعتباره العملة الوظيفية للصندوق، ويتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يرد خلاف ذلك.

٢-٤ استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المُعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهّامة التي قد تؤثر على أرصدة الأصول والمطلوبات المُصرّح عنها. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة حكمه في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. ويتم تقويم هذه الأحكام والتقديرات والافتراضات بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف. تتم دراسة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكلٍ مستمر، ويتم اثبات التعديلات على التقديرات بأثر مستقبلي.

٢-٥ مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة، بالتعاون مع مدير الصندوق، بإجراء تقويم لقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد اللازمة للاستمرار في الأعمال في المستقبل المنظور. وعلاوةً على ذلك، فإن الإدارة ليست على يقين بوجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً هامة حول قدرة الصندوق على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. ولذلك، فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣- تطبيق المعايير الدولية الجديدة والمُعدلة

٣-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المُعتمدة من قبل الصندوق

تدخل المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية حيز التنفيذ اعتباراً من فترة إعداد التقرير السنوي التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤م ويتم اعتمادها في هذه القوائم المالية، ومع ذلك، ليس لها أي تأثير على القوائم المالية.

- تصنيف المطلوبات إلى مطلوبات متداولة أو غير متداولة وغير متداولة مع العهود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١)؛
- التزامات الإيجار في البيع وإعادة التأجير - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦)؛
- الإفصاحات: ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧).

٣-٢ المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد

وفيما يلي بيان بالمعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تطبيقها مُبكراً من قبل الصندوق حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. وينوي الصندوق تطبيق هذه المعايير المبيّنة أدناه، عندما تصبح سارية المفعول.

- عدم القدرة على التبادل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)؛
- تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧)؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٨) العرض والإفصاح في القوائم المالية؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩) الشركات التابعة بدون مساءلة عامة: الإفصاحات.

٤- السياسات المحاسبية الهّامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهّامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت على جميع السنوات المعروضة، ما لم يُذكر خلافَ ذلك.

٤-١ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه في قائمة المركز المالي على ودائعَ قصيرة الأجل لدى البنوك قابلة للتحويل على الفور إلى مبالغ نقدية معلومة، والتي تخضع لمخاطر غير هامة بشأن التغيّرات في القيمة، ولها تواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل.

إن الاستثمارات قصيرة الأجـل غير المقتناه لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجـل وحسابات هامش الربح المقيدة لا تُعتبر "نقداً وما في حكمِه".

ولأغراض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه الأرصدة لدى البنوك وودائع المرابحة لدى البنوك، والتي لها تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أقل من ٩٠ يوماً.

٤-٢ الأدوات المالية

الاثبات الأولي والقياس اللاحق

يتم إثبات الأصول والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويتم اثبات عمليات شراء أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليمها خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها اللوائح أو الاتفاقيات المتعارف عليها في السوق (بالمعاملات الاعتيادية)، بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزمُ فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل.

الأصول المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف الأصول المالية للصندوق، عند الإثبات الأولي لها، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الإثبات الأولي لها على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الصندوق لإدارتها. ولتصنيف وقياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة، يجب أن تنتج عنها تدفقات نقدية تمثل "فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة" على المبلغ الأصلي القائم. يُشار إلى هذا التقويم بـ "اختبار الدفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة"، ويتم إجراؤه على مستوى الأداة المالية. يتم تصنيف وقياس الأصول المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بصرف النظر عن نموذج الأعمال. يشير نموذج أعمال الصندوق الخاص بإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارة هذه الأصول المالية بهدف تحقيق التدفقات النقدية. ويحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما، ويتم الاحتفاظ بالأصول المالية المُصنفة والمُقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٤- السياسات المحاسبية الهّامة (تتمة)

٤-٢ الأدوات المالية (تتمة)

الأصول المالية (تتمة)

القياس اللاحق
ولأغراض القياس اللاحق، تصنف الأصول المالية إلى الفئات التالية:

الأصول المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة
يتم قياس الأصول المالية المُحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تُمثل هذه التدفقات النقدية فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، ولم يتم تصنيفها على أنها مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالتكلفة المُطفأة. وتُعدل القيمة الدفترية لهذه الأصول بأي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة يتم اثباتُهُ في قائمة الربح أو الخسارة. يتم احتساب العمولة على هذه الأصول المالية باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي ويتم اثباتها في قائمة الربح أو الخسارة.

إن الأصول المالية المُقاسة بالتكلفة المُطفأة للصندوق تشملُ النقد وما في حكمه وودائع المرابحة.

الأصول المالية المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا:
أ) لم ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم؛
ب) لم تكن الأصول محتفظ بها ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معاً؛ و
ج) يؤدي التصنيف إلى إزالة أو تقليل تناقضات القياس أو الإثبات بشكلٍ كبير، والتي قد تنشأ خلاف ذلك نتيجة لقياس الأصول أو المطلوبات أو اثبات الأرباح والخسائر المتعلقة بها على أسس مختلفة.

تُدرج الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مع صافي التغيرات في القيمة العادلة المُثبتة في قائمة الربح أو الخسارة.

إن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للصندوق تشملُ الاستثمارات في وحدات الصناديق الأخرى، التي لم يخيَّر الصندوق تصنيفها، بشكلٍ لا رجعةَ فيه، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

التوقف عن الاثبات
يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي بصورة رئيسية (أو، حيثما ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من أصول مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند: انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو قيام الصندوق بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية".

(أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل بشكل جوهري؛ أو
(ب) لم يقم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل بشكلٍ جوهري، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، يجب عليه تقويم ما إذا كان قد احتفظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على جميع المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباطه المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة له. يتم قياس الأصول المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

انخفاض قيمة الأصول المالية
يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن كافة أدوات الدين غير المقتناه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، مخصومةً بما يقارب معدل العمولة الفعلي الأصلي. وتشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات الرهينة المُحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

يتم اثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، يجنب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لقاء الخسائر الائتمانية التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال مدة الاثني عشرَ شهراً التالية (خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). أما بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي تزداد مخاطر الائتمان بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها، فانه يجب تجنيب مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض للمخاطر، بصرف النظر عن وقت التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

٤- السياسات المحاسبية الهّامة (تتمة)

٤-٢ الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية

الإثبات الأولي والقياس
يتم اثبات جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة المعاملة، باستثناء المطلوبات المالية المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، حيث لا تُخصم تكلفة المعاملة، إن وجدت، من قياس القيمة العادلة عند الاثبات الأولي، وتُدرج في قائمة الربح أو الخسارة. يُصنف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يكن هناك مطلوبات مُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

القياس اللاحق

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
وهذه هي الفئة الأكثر صلة بالصندوق. بعد الاثبات الأولي لها، يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم اثبات الأرباح والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة عند التوقف عن اثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصمٍ أو علاوة عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويُدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

تنطبق هذه الفئة بشكل عام على رسوم الإدارة مستحقة الدفع والذمم الدائنة الأخرى.

التوقف عن الاثبات
يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذٍ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية
تتم مقاصة الأصول والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي مُلزم لمقاصة المبالغ المثبتة وعند وجود نية لتسوية الأصول مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد المطلوبات في آنٍ واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية ما لم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض إجمالي المطلوبات والتكاليف ذات العلاقة في قائمة المركز المالي.

٤-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية
إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصلٍ ما أو سداده لتحويل التزامٍ ما بموجب معاملة نظامية تتم بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصول أو تحويل المطلوبات قد تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو المطلوبات أو؛
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق ملائمة الخاصة بالأصول أو المطلوبات.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركين في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بافتراض أن المشاركين في السوق يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

تعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة في تاريخ التقرير المالي على سعر إغلاقها في ذلك التاريخ.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة في ظل الظروف التي تتوفر فيها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

يتم تصنيف كافة الأصول والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، ضمن مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المذكورة أدناه، وعلى أساس مُدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- المستوى الثالث: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة الملاحظة.

٤- السياسات المحاسبية الهّامة (تتمة)

٤-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)
بالنسبة للأصول والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وذلك بإعادة تقييم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الأهمية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وفي تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بتحليل التغيّرات في قيمة الأصول والمطلوبات المُراد إعادة قياسها أو إعادة تقييمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات الصلة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيّرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغيير معقولاً.

ولأغراض افصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات الأصول والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو موضح في ايضاح رقم (١١).

٤-٤ المصاريف المُستحقة الدفع
يتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ الواجب دفعها مستقبلاً مقابل الخدمات المستلمة، سواء قُدمت بها فواتير من قبل الموردين أم لا. ويتم إثباتها في الأصل بالقيمة العادلة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

٤-٥ المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (نظامية أو ضمنية) على الصندوق ناتجة عن أحداث سابقة، وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق. وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائمًا، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكاليف تمويل.

٤-٦ الوحدات القابلة للاسترداد
تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- يتم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى؛
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى؛
- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي أصول الصندوق في حالة تصفية الصندوق؛
- عدم تضمّن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق مالك الوحدة في حصة تناسبية في صافي أصول الصندوق؛
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

وبالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، التي تتضمن كافة الخصائص المذكورة أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحددة بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الأصول المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد بصورة مستمرة. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم محاسبة عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. ولا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٤- السياسات المحاسبية الهّامة (تتمة)

٤-٧صافي قيمة الأصول لكل وحدة
إن صافي قيمة الأصول لكل وحدة، والمُفصح عنه في قائمة المركز المالي، يتم احتسابهُ بقسمة صافي أصول الصندوق على عدد الوحدات القائمة في نهاية السنة.

٤-٨ الزكاة وضريبة الدخل
وفقاً للأنظمة الزكوية والضريبية المعمول بها حالياً في المملكة العربية السعودية، فإن الصندوق ليس مُلزماً بدفع أي زكاة أو ضريبة دخل، حيث أنها تُعتبر من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه، لم يُجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

٤-٩ دخل عمولة المرابحة
يتم اثبات دخل عمولة المرابحة من الأصول المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وذلك باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. ويمثل معدل العمولة الفعلي المعدل الذي يخصمُ بشكلٍ دقيق المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية (أو لفترة أقصر، حيثما كان ذلك ملائماً) إلى القيمة الدفترية للأداة المالية عند الاثبات الأولي. وعند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمراعاة كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

٤-١٠ صافي الربح / (الخسارة) من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتكون صافي الأرباح أو الخسائر من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتشتمل الأرباح والخسائر غير المحققة على التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية للسنة بالإضافة الى عكس الأرباح والخسائر غير المحققة للسنة السابقة للأدوات المالية، التي تم تحقيقها خلال فترة اعداد التقرير المالي. ويتم احتساب الأرباح والخسائر المُحققة من استبعاد الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة.

٤-١١ رسوم الإدارة ورسوم الحفظ والمصاريف الأخرى
يتم تحميل رسوم الإدارة ورسوم الحفظ والمصاريف الأخرى بالنسب/ المبالغ المحددة في شروط وأحكام الصندوق.

٥- النقد وما في حكمه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	ريال سعودي
النقد لدى البنك	**٩٩١**
النقد لدى أمين الحفظ (١)	**٦,١٥٨**
ودائع المرابحة قصيرة الأجل (٢)	**١,٧٤١,٩٣٣**
الدخل المُستحق من ودائع المرابحة قصيرة الأجل	**١,٦٩٧**
	١,٧٥٠,٧٧٩

(١) يمثل هذا البند الأرصدة المحتفظ بها لدى أمين الحفظ الذي يتمتع بتصنيف ائتماني جيد.
(٢) يمثل هذا البند ودائع مرابحة قصيرة الأجل لدى بنوكٍ وشركاتٍ استثمارية متعددة تعمل في المملكة العربية السعودية ولها فترات استحقاق أصلية خلال ٩٠ يوماً، وتحمل متوسط دخل عمولة المرابحة بمعدل ٤,٦٥٪ سنوياً.

٥-٢ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
تُدرج ودائع المرابحة بالتكلفة المُطفأة وتخضع لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩). وقد قام مدير الصندوق بتقييم أن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ليس هاماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، ويعتقد أن جميع ودائع المرابحة قد تم إيداعها لدى بنوكٍ وشركات استثمار عاملة تتمتعُ بتصنيف جيد من حيث مخاطر الائتمان.

٦- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	متوسط التكلفة ريال سعودي	*القيمة السوقية ريال سعودي*
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م		
صندوق يقين للمرابحة بالريال السعودي	٤٤٩,٩٩٩	٤٥٤,٩٢٠
صندوق رصانة للمرابحة	٢٢٠,٠٠٠	٢٢٠,٢٩٦
	٦٦٩,٩٩٩	٦٧٥,٢١٦

٧- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

تعتبر الجهات ذات علاقة إذا كان لدى احدى الجهات القدرة على السيطرة على الجهة الأخرى أو ممارسة تأثيرٍ هام عليها عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. يُعتبر مدير الصندوق والمُنشآت أو الأشخاص ذوي الصلة بمدير الصندوق من الجهات ذات العلاقة بالصندوق. وفي سياق أنشطته العادية، يتعامل الصندوق مع الجهات ذات العلاقة به، وتخضعُ هذه المعاملات للحدودِ المنصوصِ عليها في شروط وأحكام الصندوق. تُعتمد جميع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.

تشمل الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق و الصناديق الأخرى التي يديرها مدير الصندوق ذوالموظفين الرئيسيين فيه. ومراجع الحسابات وفقا لتعريف الجهات ذات العلاقة في اللوائح التنفيذية ذات العلاقة الصادرة عن هيئة السوق المالية (قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها).

يدفع الصندوق رسومَ إدارة بمعدلٍ أقصى قدرُهُ ٠,٢٥٪ سنوياً يتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الأصول بتاريخ كل يوم تقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يَحِقُ لمدير الصندوق أيضاً تحميلَ مصاريف أخرى بمعدلٍ أقصى قدرُهُ ٠,٤٥٪ سنوياً يتم احتسابها على أساس إجمالي صافي قيمة الأصول بتاريخ كل يوم تقييم للوفاء بمصاريف الصندوق.

تبلغ رسوم الحفظ ٢٧,٥٠٠ ريال سعودي (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) سنوياً في حالةِ كان حجم الأصول تحت الحفظ يساوي أو أقل من ٣٠ مليون ريال سعودي. وفي حالةِ كانَ حجم الأصول تحت الحفظ أكثر من ٣٠ مليون ريال سعودي ولكنه يساوي أو أقل من ١٠٠ مليون ريال سعودي، يتم احتساب رسوم الحفظ بنسبة ٠.٠٧٪ سنوياً من صافي قيمة الأصول بتاريخ كل يوم تقييم، أو بحدٍ أدنى لرسوم الحفظ يبلُغُ ٤٠,٠٠٠ ريال سعودي (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) سنوياً، وفقاً لما هو منصوص عليه في شروط وأحكام الصندوق.

٧-١ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

اسم الجهة ذات العلاقة	*طبيعة العلاقة*	*طبيعة المعاملة*	*مبالغ المعاملات للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ريال سعودي*
		الاشتراك في وحدات الصندوق (١)	٤,٦٢٥,٠٠٠
		استرداد وحدات الصندوق (١)	(٤,٦٤١,٣٦٤)
شركة دوم كابيتال المالية	مدير الصندوق	رسوم الإدارة (٢)	٩,٨٨٣
		المصاريف المُتنازل عنها/ المدفوعة بالنيابة عن الصندوق (٣)	٣٩,٦٥٢
شركة الإنماء للاستثمار	أمين حفظ الصندوق	رسوم الحفظ	٣١,٥٣٩
مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	مصروف أتعاب مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠
مراجع حسابات الصندوق		الأتعاب المهنية	٣٤,٥٠٠

(١) قام مدير الصندوق بالاشتراك في وحدات الصندوق واستردادها خلال الفترة. ولا يملك مدير الصندوق أي وحدة من وحدات الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.
(٢) بلغ إجمالي رسوم الإدارة للفترة ١٢,٢١٤ ريال سعودي، وقد تنازل مدير الصندوق عن رسومَ إدارةٍ قدرُها ٢,٣٣١ ريال سعودي.
(٣) يمثل هذا البند بعض المصاريف المُتنازل عنها/ المدفوعة من قبل مدير الصندوق طواعيةً بالنيابةِ عن الصندوق. ولا يسعى مدير الصندوق للحصول على تعويض عن هذه المصاريف من الصندوق. علماً بأن قرار مدير الصندوق بشأن هذه المصاريف تقديري، وقد يتغير في الفترات المستقبلية.

٧- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة (تتمة)

٧-٢ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل الأرصدة الدائنة الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة:

			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
اسم الجهة ذات العلاقة	***طبيعة العلاقة***	***طبيعة المعاملة***	***ريال سعودي***
شركة دوم كابيتال المالية	مدير الصندوق	رسوم الإدارة المستحقة الدفع	٢,٠٤٨
شركة الإنماء للاستثمار	أمين حفظ الصندوق	رسوم الحفظ المستحقة الدفع	١٥,٧٢٦
مراجع حسابات الصندوق		الأتعاب المهنية المستحقة الدفع	٣٤,٥٠٠
			٥٢,٢٧٤

٨- صافي الربح من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	ريال سعودي
الربح المُحقق من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١,٣٧٦
الربح غير المُحقق من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥,٢١٧
	٦,٥٩٣

٩- المصاريف الأخرى

	للفترة من ٩ أغسطس ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	ريال سعودي
الرسوم الرّقابية	١٢,٩٧٩
مصاريف أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (ايضاح ٧)	١٠,٠٠٠
رسوم التداول	٨,٠١٩
تكاليف بنكية	١٨٢
	٣٣,١٨٠

١٠- إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الصندوق تعرضه لمخاطر مالية متنوعة بما في ذلك مخاطر أسعار السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

يقع على عاتق مدير الصندوق مسؤولية تحديد المخاطر والسيطرة عليها. ويقوم مجلس إدارة الصندوق بالإشراف على مدير الصندوق، وهو المسؤول النهائي عن إدارة المخاطر العامة للصندوق.

يتم بصورة رئيسية وضع إجراءات متابعة ومراقبة المخاطر ليتم تنفيذها على أساس الحدود المقررة من قبل مجلس إدارة الصندوق. وتحدد مذكرة الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق جميع استراتيجيات العمل الخاصة به ومدى تحمله للمخاطر وفلسفة إدارة المخاطر بوجهٍ عام، ويكون مُلزماً اتخاذ الإجراءات بموجبها لإعادة توازن المحفظة بما يتماشى مع إرشادات الاستثمار.

يستخدم الصندوق طرقًا مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وقد تم توضيح هذه الطرق أدناه:

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي قد تؤثر على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لممتلكاته في الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق مثل أسعار العمولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وفروق الائتمان.

١٠- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

أ) مخاطر العملات
تمثل مخاطر العملات مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجةً لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. تُجرى معاملات الصندوق بشكل رئيسي بالريال السعودي والدولار الأمريكي. وحيثُ أن سعر صرف الريال السعودي مُثبّت مقابل الدولار الأمريكي، فإن مخاطر العملات لا تُمثل مخاطر جوهرية.

ب) مخاطر أسعار عمولة المرابحة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة
تنشأ مخاطر أسعار عمولة المرابحة من آثار التقلبات في المستويات السائدة لأسعار عمولة المرابحة في السوق على القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المالية والتدفقات النقدية المستقبلية. إن كافة استثمارات الصندوق حالياً هي في ودائع مرابحة، والتي تحمل معدل عمولة ثابت. وبما أن هذه الاستثمارات مُصنفة كاستثمارات مُقاسة بالتكلفة المطفأة، فإن أي تغييرات في أسعار السوق لن يكون لها أي تأثير على صافي الدخل وصافي قيمة أصول الصندوق.

ج) مخاطر الأسعار
إن مخاطر الأسعار هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في حركة أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار العمولات.

تنشأ مخاطر الأسعار بشكل أساسي من عدم التأكد بشأن الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويراقب مدير الصندوق عن كثب حركة أسعار أدواته المالية. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف قطاعات الصناعة.

تحليل الحساسية
يوضح الجدول أدناه تأثير الانخفاض / الارتفاع المحتمل بشكل معقول في صافي قيمة الأصول بنسبة ٥٪ في تاريخ التقرير المالي على الربح أو الخسارة. ويتم إجراء التقديرات على أساس الاستثمار الفردي. يفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى، وخاصة أسعار العملات الأجنبية وأسعار العمولة، تبقى ثابتة.

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
صافي الأرباح/ (الخسائر) من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥٪+	٣٣,٧٦١
	٥٪-	(٣٣,٧٦١)

مخاطر السيولة
تتمثل مخاطر السيولة بمخاطر الصعوبات التي قد يواجهها الصندوق في تسييل الأموال للوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. وقد تنشأ مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصلٍ مالي ما بسرعة وبمبلغ مُقاربٍ لقيمتِه العادلة. ويتم إدارة مخاطر السيولة بالتأكد المستمر من توفر الأموال الكافية من خلال التسهيلات الائتمانية المُلتزمِ بها للوفاء بأي التزامات مستقبلية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها أسبوعياً، ولذلك، فإن الصندوقَ مُعرضٌ لمخاطر السيولة بشأن عدم الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق ويمكن تسييلها على الفور في أي وقت. ومع ذلك قام مدير الصندوق بوضع ارشاداتٍ معينة للسيولة الخاصة بالصندوق، كما ويقوم بمراقبة متطلبات السيولة بشكلٍ منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات عند نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريقِ الحصول على تمويل من جهاتٍ ذات علاقةٍ بالصندوق.

إن قيمة كافة المطلوبات المالية غير المخصومة الخاصة بالصندوق بتاريخ التقرير المالي تقارب قيمتها الدفترية، وتُسدد جميعها خلال سنة من تاريخ التقرير المالي. ولذلك، تكون فترة الاستحقاق المتوقعة لكافة المطلوبات القائمة بتاريخ التقرير المالي خلال اثني عشر شهراً.

مخاطر الائتمان
تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن إخفاق أحد طرفَي الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي، وتتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لهذه المخاطر ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطرافٍ أخرى مُقابلة مُحددة وتقويم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف الأخرى بصورة مستمرة. يتم إدارة مخاطر الائتمان بشكلٍ عام بناءً على التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى المُقابلة، كما يسعى مدير الصندوق للحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة الأرصدة القائمة بصورة مستمرة، والتعامل مع أطرافٍ مُقابلة ذات سمعة جيدة.

١٠- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)
يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود قائمة المركز المالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ***ريال سعودي***
النقد لدى البنك	٩٩١
النقد لدى أمين الحفظ	٦,١٥٨
ودائع المرابحة قصيرة الأجل	١,٧٤٣,٦٣٠
	١,٧٥٠,٧٧٩

إدارة مخاطر رأس المال
يتمثل رأسمال الصندوق بصافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد. وقد يتغير صافي قيمة الأصول العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل كبير في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقًا لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيّرات الناتجة عن أداء الصندوق.

تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات لمالكي الوحدات، ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في عدم توزيع الأرباح على مالكي الوحدات القابلة للاسترداد، إذ يُعد الصندوق صندوقاً يُحقق النمو في رأس المال، حيث يتم إعادة استثمار جميع الأرباح فيه، وتنعكس إعادة استثمار توزيعات الأرباح هذه ودخلها في سعر الوحدة.

١١- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية
لدى الصندوق استثماراتٍ مُدرجة بالقيمة العادلة وتُصنف ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتعتقد الإدارة أن القيم العادلة لجميع الأصول والمطلوبات المالية الأخرى مُصنفة بالتكلفة المطفأة وتقارب قيمها الدفترية بتاريخ التقرير المالي، وذلك نظراً لمدتها القصيرة الأجل وإمكانية تسييلها على الفور. تُصنف جميع الأصول والمطلوبات ضمن المستوى ٣ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. علماً بأنه لم يكن هنالك أي تحويلات بين المستويات المختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة الحالية.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأصول المالية، بما في ذلك مستوياتها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	**المستوى الأول ريال سعودي**	**المستوى الثاني ريال سعودي**	**المستوى الثالث ريال سعودي**	**المجموع الكلي ريال سعودي**
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	٦٧٥,٢١٦	-	٦٧٥,٢١٦

يُحدد مدير الصندوق القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق الاستثمار المفتوحة غير المدرجة، المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستخدام صافي قيمة الأصول غير المُعدلة.

١٢- الالتزامات المحتملة
لا توجد أي التزامات محتملة كما بتاريخ التقرير المالي.

١٣- الأحداث اللاحقة
لم تنشأ أي أمورٍ حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية والإفصاحات للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

١٤- آخر يوم للتقويم
كان آخر يوم تقويم للفترة هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

١٥- اعتماد القوائم المالية
تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢ شوال ١٤٤٦هـ (الموافق:٣١ مارس ٢٠٢٥م).